تأمين Ta'mineen

سيمون تابري:
Alig على خطى اللويدز

عدنان القصّار:
المصارف منيعة فلا حاجة للهلع!

عصام حتّي: قريباً تأمين إلزامي
على مهنة الوسطاء

العدد ١٥٧-١٥٨ - آب/أيلول ٢٠١٣
Issue No. 157-158 - August/Septemberr 2013

شراكة الماراتون ومصرف لبنان
تخرق جدار الأزمة...

«البركة مهنتي» أول برنامج
للتمويل الأصغر الإسلامي

في لقاء تناول فيه الشأنَيْن السياسي والمصرفي
وتحرّك الهيئات الإقتصادية الأخير

عدنان القصّار:
الظرف يتطلّب حكومة أقطاب مطعمّة بكفاءات تكنوقراطية...

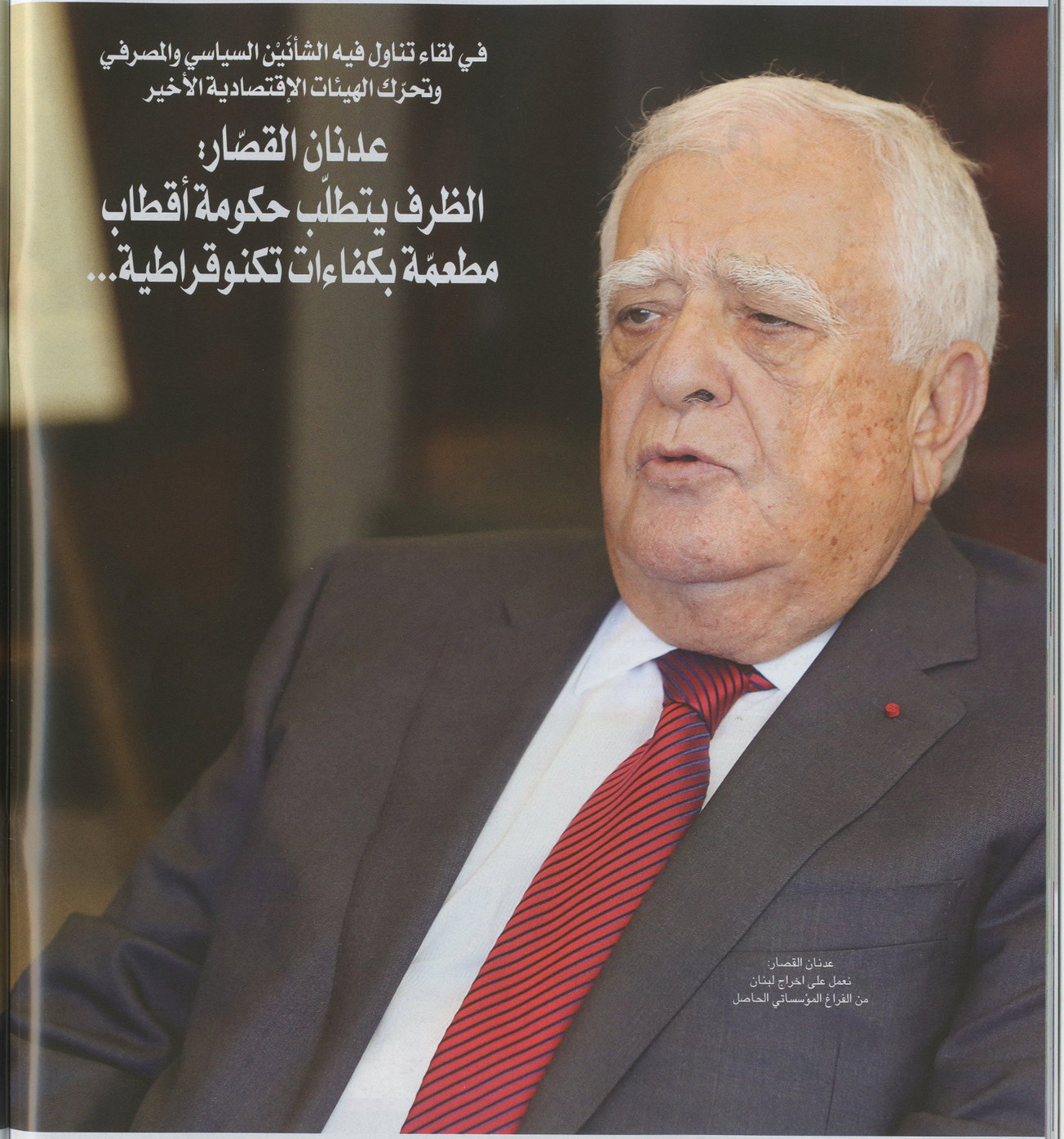

عدنان القصار:
نعمل على اخراج لبنان
من الفراغ المؤسساتي الحاصل

- المصارف منيعة بالسيولة والملاءات والمؤونات ولا حاجة للهلع
- توجد اليوم فرصة فريدة للدبلوماسية السياسية لوضع حد نهائي لمآسي ومعاناة الشعب السوري
- القطاع المصرفي يعمل حالياً بأقل من طاقاته وامكانياته

أجرى الحوار: جورج علم

العاشرة صباحا، إستقللتُ سيارة التاكسي من وسط بيروت بإتجاه وزارة الأعلام، وما أن أقلعتُ حتى أبدى السائق إمتعاضه بقوله: "بعد ناقصنا إضراب الهيئات الإقتصادية حتى ينشّل البلد أكثر مما هو مشلول؟!"

– ولكنهم يمرّون بظروف صعبة، ومؤسساتهم على شفير الإفلاس... قلتُ له.

– طيب يا أستاذ... معك حق، ولكن شو بدو يغيّر الإضراب.. هذه الطبقة السياسية متفقة على إفلاس البلد.. ما بدهم يشكلوا حكومي لأن مصالح السياسيين بتقضي إنو ما يكون في حكومي بالبلد؟

– والله ما بعرف.. بس الحالة صعبة؟!...

– أصعب من هيك.. شوف الطرقات فاضية.

... فجأة تغيّر المشهد، أرتال من السيارات الفارهة، زحمة سير غير مبررة..

سألته: ما هذا؟

أجاب: إنها زحمة غرفة التجارة والصناعة، ويبدو أن الشباب (الصناعيين ورجال الأعمال) مجتمعون فوق؟!

عندها، وبدافع فضولي، ترجلت من السيارة، وقصدت مقر غرفة الصناعة والتجارة لأستكشف المكان، وأعاين ما يجري.. حشد خانق: رجال أعمال، صناعيون، صحافيّون، مرافقون، خلية نحل لا تكلّ. وفجأة يعتلي الرئيس عدنان القصار المنصّة، وتتكوكب من حوله الفعاليات، وبعد إشارة، بدأت المداخلات الحماسية، وكانت بمعظمها، من وحي المناسبة، إلاّ أن العقل الراجح قد وزن بميزان الرصانة والجديّة والتعقّل، كلّ الكلمات التي ألقيت، فجاءت منزّهة من التجريح، والكلام النابي، وكان تأكيد شبه عام على أن الإضراب غير مسيّس، وأهدافه واضحة، وكل ذلك بأسلوب حضاري يعبرّ عن حالة إعتراضيّة على واقع الحال، لتشكيل حكومة جامعة تعمل على إخراج البلد من الفراغ المؤسساتي الحاصل.

يومها، قدّم القصار مداخلة تمحورت حول مفاصل ثلاثة: أولاً، أكد على شفافية الإضراب وعفويته أي أنه غير مسيّس، ولا يستهدف أحداً من المسؤولين أو السياسيين وغايته التعبير عن صرخة لفت الإنتباه الى الواقع المرير، والى الحال التي وصلت اليها الهيئات الإقتصادية، والتبعات الملقاة على كواهلها، والإكتفاء بالتعبير الحضاري المنزّه عن أي نقص او شائبة او إرتجال.

ثانياً، شدّد على وحدة العائلة الصناعيّة – الإقتصاديّة المتفاهمة المتضامنة المتراصة التي تسعى الى تحقيق مصالح البلاد والعباد، ونقل المخاوف والهواجس الى المسؤولين، ومناشدتهم على تشكيل حكومة في أقرب وقت لتتحمل مسؤلياتها بجدارة، للحفاظ على الإستقرار الأمني والإقتصادي والمالي في البلاد، والتصدّي للمشكلات الصعبة والسعي الى معالجتها بأسرع وقت، في حدود الممكن والمستطاع.

تناول، ثالثاً، التحديات المعيشية–الإجتماعية–الإقتصادية التي تبدو في بعض نواحيها وكأنها النتاج الطبيعي للخطاب الكيدي المتداول بين الفعاليات السياسيّة، في ظلّ غياب الحوار وطاولته، والإجتماعات واللقاءات التنسيقيّة. يضاف إلى هذا الواقع المأزوم، ما تفرزه الأحداث غير الطبيعية السائدة في بعض دول الجوار من تداعيات خطيرة تُثقل كاهل المواطن، وتقلّص فرص النمو والإزدهار في الوطن.

وظهرت عند الرئيس القصار يومها نزعة ديموقراطية، كما هي عادته، إذ أفسح المجال أمام كل الفعاليات كي تُدلي بدلوها، وتعبرّ عن رأيها، وتبوح بما في صدر كلّ منها من مخاوف وهواجس، وتفصح عمّا عندها من مطالب ومقترحات حلول ومخارج، وعندما إنتهى المؤتمر الصحافي، ووفق ما هو مخطط له ، وفرغ المكان من الزحام، وعاد الهدوء، ركب سيارته متوجها الى القصر الجمهوري لعرض المطالب، ورفع التوصيات.

عدنان القصّار الحامل أكثر من لقب: بريزيدان، معالي الوزير، رئيس مجموعة "فرنسبنك" المصرفية، رئيس غرف التجارة الدولية، وغير ذلك الكثير، استقبلني في مكتبه الفسيح، وكان معه اللقاء التالي:

س: لنبدأ من الحدث الأخير: دعوة الهيئات الاقتصادية إلى الإقفال ليوم واحد. إلى أي مدى نجحت هذه الخطوة، وكيف يمكن تشكيل حكومة بين ليلة وضحاها وقد مضّت أشهر على استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ولمّا يظهر في الأفق أي بصيص أمل لتشكيل واحدة جديدة برئاسة الرئيس المكلّف تمام سلام. ثم كيف يمكن تشكيل حكومة والأزمة السورية تكتنفها علامة استفهام كبيرة في ظلّ ما يُحكى عن ضربة لن ينجو منها لبنان، على ما يقول المطّلعون، لارتباطه بهذه الدولة العربية ارتباطاً يصل إلى حدّ التوأمة؟

ج: إن مقياس النجاح بالنسبة إلينا يعتمد على تحقيق الهدف من التحرّك وهو تشكيل الحكومة الجامعة التي دعا إليها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، لتعمل على إخراج البلد من الفراغ المؤسساتي الحاصل، وعلى ترسيخ الأجواء الأمنية لإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية.

ولكن من الناحية المعنوية، فإننا مرتاحون إلى التجاوب الذي لمسناه والذي كان جيّداً جداً وأكثر مما توقعناه. وأعتقد أن رسالتنا وصلت إلى جميع المعنيين. كما أننا متمسكون بموقفنا، ولن نتوانى عن اتخاذ أية خطوة لإنقاذ الاقتصاد الوطني ولقمة عيش المواطنين. وسنستمر بنقل وجع مؤسسات القطاع الخاص، وبالضغط لتشكيل حكومة تملأ الفراغ الحاصل وتتحمل مسؤولياتها تجاه البلد واقتصاده وتحميه من الزلازل والعواصف من حولنا. وبرأينا أن على الفرقاء السياسيين أن يضعوا المصلحة الوطنية فوق أية اعتبارات أو مصالح أخرى وينكبّوا على تأليف حكومة بأسرع وقت ممكن.

إن هذا الأمر يكتسي اليوم أهمية بالغة لتحصين لبنان تجاه التطورات الخطيرة للأزمة السورية، وتأثيراتها المحتملة على البلد. وندعو الله أن تنجح مساعي الحل السياسي، إذ توجد اليوم فرصة فريدة للدبلوماسية السياسية لوضع حد نهائي للمآسي والمعاناة التي يتكبدها الشعب السوري الشقيق.

س: ما أثار الإستغراب في الدعوة الأخيرة هو إلحاق المصارف بالهيئات الإقتصادية. طبعاً، لا يمكن، بالمبدأ، الفصل بين هذَين القطاعَيْن، ولكن إلحاق المصارف بالقطاع الإقتصادي يضرّ بمعنوياته وبالقدرات التي يملكها وبالأرباح التي يسجلّها وبالكلام الكبير الذي يتحدث به حاكم مصرف لبنان عنها. ألا تعتقد أنه كان من الأفضل نأي المصارف عن هذه الخطوة؟

ج: على العكس من ذلك، لأن المصارف اللبنانية تمثل ركنا أساسيا من أركان الهيئات الاقتصادية. وقوتها ومناعتها لا ينفيان عنها دورها ومسؤوليتها تجاه ما يحصل من تمادي في تجاهل مصالح الوطن والاقتصاد والمواطنين، والاستمرار في تفويت الفرص وتهريب السياحة والاستثمار. ونحن في القطاع المصرفي أكثر من يعلم مدى ما يُهدر من فرص بسبب التشنج السياسي الحاصل، خصوصاً أن هذا القطاع يعمل حاليا بأقل من طاقاته وإمكانياته والدور الذي يطمح إليه لتلبية الاحتياجات الإنمائية للاقتصاد اللبناني بسبب استمرار أوضاع عدم اليقين على المستوى الداخلي.

س: نحن مقبلون ربما على أزمات متلاحقة لن تكون المصارف في منجاة منها، مثل عدم تمكّن أصحاب القروض من تسديد، لا القرض وإنما فائدته أيضاً، سواء كان العميل استحصل عليه لمشروع عقاري أو سياحي أو لحاجة شخصية.. هل تداركت المصارف هذا الواقع الذي قد يستجدّ، ولا نأمل أن يستجدّ، وما هي الإستراتيجية التي وضعتها "جمعية المصارف" على هذا الصعيد؟

يتحدث الى
جورج علم

ج: الضائقة الاقتصادية موجودة، بالأخص لدى أصحاب المشروعات الصغرى وقطاع السياحة والقطاع التجاري الداخلي. والمصرف المركزي على كامل الاطلاع على الأوضاع التي وصلت إليها الأمور بسبب التجاذبات والمناكفات السياسية، كما أن المصارف اللبنانية تعمل قدر الإمكان على مراعاة ظروف أصحاب الشأن. ويتمّ حالياً دراسة الخيارات الممكنة، (والتي قد تشمل إذا ما لزم الأمر أعتماد سياسة إعادة الجدولة للديون المتعثرة)، كما سبق وجرى في السابق في ظلّ أوضاع مشابهة. وبشكل عام ليس هناك ما يدعو للهلع لأن المصارف اللبنانية منيعة وتمتلك سيولة عالية وتستند إلى ملاءة عالية، كما لديها مؤونات احترازية تغطي ما قد يستجد من أمور طارئة.

س: طرح مصرف لبنان حوافز في بداية هذا العام لتحريك الإقتصاد، سواء لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو لتسهيل عملية الإقتراض. ونحن نعرف أن "فرنسبنك" كان سبّاقاً في هذا المجال بطرح "قرض أمين" لمساعدة أصحاب المهن الصغيرة لتعزيز وتنشيط أعماله. انطلاقاً من تجربتكم في "فرنسبنك"، ما أهمية هذه الحوافز وكيف استُخدمَت وهل فعلت فعلها؟

ج: بالفعل أطلقنا "قرض أمين" قبل عدة سنوات التي استلهمتها من فكرة مصرف الفقراء الذي أنشأه السيد محمد يونس في بنغلادش. ولدينا اليوم مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية المخصصة لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أثبتت نجاحاً كبيراً ووضعتْ فرنسبنك في موقع متقدم بين مثيلاته في لبنان والمنطقة من حيث الريادة والابتكار في هذا المجال. وتشمل برامج تسهيلاتنا العديد من الفئات والمجالات، مثل القروض الشخصية ولتنمية المهارات وتوفير التمويل لرأس المال العامل أو لتوسعة الأعمال وتطويرها، وللمشروعات المتوسطة والصغيرة القائمة والجديدة، والمشروعات المبادرة، ومشروعات الطاقة المبتكرة، ومشروعات البيئة، والمخصصة للحرفيين والتقنيين وأصحاب المهن الحرة، والسكنية للموظفين، والمخصصة للمغتربين، ولموظفي الأمن العام، ولقوى الأمن الداخلي، وقرض السيارة، وغيرها الكثير من الخدمات المصرفية المتطورة والمفصلة بحسب الاحتياجات. وغايتنا المساهمة بفعالية في تعزيز فرص التنمية أمام الجميع وعلى امتداد جميع المناطق اللبنانية شمالا وجنوبا وبقاعا وجبلا وفي بيروت. وتتكامل سياستنا في التمويل مع مسؤوليتنا الاجتماعية التي تمثل ركنا أساسيا من استراتيجية عملنا منذ البداية، ونعتبرها واجبا علينا ومسؤولية نحرص عليها ونعتز بتطبيقها.

س: هناك سيناريوان يطرحهما عامة الناس: سيناريو تشاؤمي يوصل لبنان إلى الخراب، وهذا ما لا نأمله بطبيعة الحال، وسيناريو تفاؤلي يقول أن الأزمة في سوريا لا محال إلى الإنتهاء وعندها سيكون لبنان في طليعة الدول العربية استقطاباً للإستثمارات الأجنبية.

ج: لو حصل السيناريو الأول، كيف ترسم صورة الوضع وما سيكون عليه. وفي حال تحقّق السيناريو الثاني فكيف تصف الوضع في لبنان أيضاً؟

ج: أنا متفائل بطبيعتي ولا أحب التفكير التشاؤمي. وآمل من كل قلبي أن تنجح المساعي لإيجاد حل نهائي للأزمة في سوريا. ومن دون ريب سيكون على لبنان مسؤولية أساسية للمساعدة في بلسمة الجراح والمساهمة في إعادة البناء والإعمار.

س: كإقتصادي ومصرفي ووزير سابق وكسياسي أيضاً، مع أية حكومة أنت: تكنوقراط، سياسية، وحدة وطنية...؟ ثم إلى أي مدى يمكن الإستعانة بخبراتكم لتولّي رئاسة الحكومة، وقد عُرضت عليكم، في حال اعتذر الرئيس المكلّف تمام السلام عن المهمّة.

ج: الظرف الحالي يتطلب حكومة سياسية جامعة لكافة الأقطاب ومطعمّة بكفاءات تكنوقراطية تستطيع إمساك الملفات التنموية بجدارة، وتضع خططا واقعية كفيلة بتجاوز التراجع الحاصل على كافة المستويات والمضي قدما إلى المسار الطبيعي للنمو والتقدم.

وأنا أعتبر أن القسم الثاني من السؤال غير وارد، خصوصاً أن لدينا رئيس حكومة مكلّف نثق بقدراته ونتمنى له النجاح وندعمه في جميع خطواته ليتمكن من تشكيل الحكومة العتيدة التي طال انتظارها. وأدعو كافة السياسيين إلى التحلي بالواقعية في ظل الأوضاع الصعبة والمضطربة التي نعيشها اليوم من أجل تسهيل مهمة الرئيس المكلف.

ومن جهتي، أؤكد أنني سأبقى كما كنت دائما ملتزماً بمسؤولياتي تجاه بلدي، ولن أدخر أي جهد لهذه الغاية. والأمر بالنسبة إليّ غير مرتبط بالمناصب، ولن يحول أي شيء عن قيامي بواجباتي.

«فرنسبنك» يُطلق خدمة الدفع الإلكتروني وتسديد الضرائب عبر الإنترنت

في خطوة يرتقي فيها التعامل المصرفي مع المواطن اللبناني نحو أفقٍ جديدٍ لمواكبة معاييرَ الصّيرفةِ الدوليةِ الحديثة من حيث الريادةَ والراحةَ والفعاليّة، أطلق "فرنسبنك" خدمة جديدة هي تسديد الضرائب بواسطة الدفع الالكتروني، وذلك بالتعاون مع بنك الاعتماد اللبناني ووزارة المالية وشركة Net Commerce الرائدة في مجال توفير خدمات من هذا النوع، وشركة TelelnvasT، علماً أن هذه الخدمة تنجز للمرّة الأولى في لبنان، وما كان لها أن تبصر النور لولا هذا التعاون لمواكبة العصر بتقديم أحدث التسهيلات التكنولوجية للمواطن اللبناني.

رئيس مجموعة "فرنسبنك" الوزير عدنان القصّار، وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، قال: "نحن ماضون على أساس استراتيجية عمل مجموعتنا ورؤيانا الواضحة والدينامية وقدرتنا على الخلق والإبداع، لنستبق حاجات زبائننا من خدمات ذات قيمة مضافة عالية ومميزة. وتندرج في هذا الإطار، إطلاقَ خدمة دفع الضريبة الالكتروني بواسطة بطاقة الائتمان E Payment". أضاف: "إن هذه الخدمةُ المبتكرةُ، سهلةُ الاستخدام، فورية، مضمونة وآمنة، كما أنها اختيارية وسرية وتنسجم تماما مع سجل إنجازاتنا في هذا المجال وتتناغم مع إيماننا "بأن الغد يبدأ الآن"، معتبراً أن هذه الخطوة: "رافد أساسي في جهود الدولة الرامية إلى مواكبة التقدم المتسارع في التكنولوجيا في كافة المجالات في معرض مسعاها لتحقيق ما بات يعرف اليوم بالـE Government (الحكومة الالكترونية) بهدف الحد من البيروقراطية في المجالين الإداري والمالي والتخفيف من أعبائها وتداعياتها على الوطن والمواطن. وهكذا نضع كقطاع خاص أيدينا في هذه المبادرة مع وزارة المالية، لنؤسس الحكومة الالكترونية، في بلد تأخر وللأسف بتشكيل حكومته الرسمية..". ختم الوزير القصّار كلمته متوجهاً إلى المستهلك قائلاً: "جميل أن تدفع ضرائبك عبرَ الانترنت، وجميل أن نوطّدَ علاقاتنا بزبائننا بطرق أكثر سهولة، وجميل أن يبقى لبنان ماضياً في سكة الحداثة والتحديث، ولكن الأجمل أن ينعم المواطن اللبناني بالعيش الكريم، ورفع الإنتاجية، والازدهار الاقتصادي".